



Voice of Bahrain

PO Box 65799 • London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 518 مارس 2026، رمضان—شوال 1447 هـ



نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

بعد 15 عاما من الثورة: البحرين تبحث عن نظام سياسي عادل

مرّت الشهر الماضي الذكرى الخامسة عشرة لانطلاق ثورة الرابع عشر من فبراير، وساهم المواطنون بإحيائها بطرق عديدة، وكان رد العصابة الخليفية تصعيد وتيرة القمع بالاعتقالات والتكيد والتظاهر بأن شيئا لم يحدث. والواضح من المواقف التي عبّر عنها المواطنون وكذلك القيادات السياسية والدينية أن البلد يعيش على مرّج من نار، ما أن يهدأ حتى يثور مرة أخرى، وتتواصل وتيرة التوتر بدون توقف. وحتى لو سعى الخليفيون للتظاهر بعدم وجود توتر سياسي وتحذّ عميق لنظام حكمهم البغيض، فيكفي النظر إلى السجون السياسية وما يحدث فيها بين الحين والآخر، وكيف أن ثورة الشعب انتقلت إلى العنابر والزنايات. بل أن السجون أصبحت مدارس للأدلجة السياسية والثورية، وفشل الطاغية في فرض نمط حكمه وتوجهاته على الشعب الذي يتطلع لحريّة حقيقية وانعتاق كامل من الاستعباد للخليفيين. فكما تصاعد القمع السلطوي، تعمّقت مشاعر كراهية النظام والتفكير في إسقاطه. فللسبر حدود، فإذا بلغ ذروته انفجر غضبا شاملا يأتي على الأخضر واليابس، وتحوّل إلى زلزال لا يبيقي ولا يذر. فالحاكم الجائر يصل يوما إلى نهاية سلطته، وقد يجد فادته أنفسهم أمام محاكم تقتص منهم. فالفلك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم. ولأنّ الظلم معيش في العصابة الخليفية، فكذلك روح الثورة عميقة في نفوس المواطنين الباحثين عن الحريّة والحق والعدل. فما أن يخفت الغضب الشعبي خصوصا إذا قدّمت وعود رسمية بالإصلاح، حتى يتصاعد بعد حين، عندما يكتشف الشعب أنه قد خدع، وأن وعود الطاغية الخليفي ليست إلا سرايا. وفي كل مرّة تزداد حدّة الغضب الشعبي لأن البشر يرفضون الخداع والتدليس.

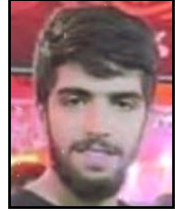
الأمر الجوهري أن العوامل التي دفعت للثورة في 14 فبراير 2011 ما تزال قائمة، بل أنها تتجدد وتزداد رسوخا في البلاد. فالحرمان ظاهرة واضحة، وتكفي نظرة للثروات الهائلة التي كدّسها رموز النظام وحالة الفقر التي تعاني منها قطاعات واسعة من المواطنين. كما أن فتح ملف السجناء السياسيين ومعاناتهم يعمق الفجوة باستمرار الاضطهاد السياسي وما يصاحبه من توتر أمني. فإذا كان اعتقال قرابة 500 شخص في خريف العام 2010 قد وقر سببا قويا لانطلاق ثورة الشعب، فإن استمرار سجن عدد مماثل يزيد من احتمالات الانفجار الثوري مجدداً. ويزيد الأمر جدية أن المعتقلين الآن يشملون القيادات الوطنية الشرعية وعلماء الدين بالإضافة للأطفال الذين يرحلون في سجن خاص بهم، ويعانون الأمرين من القمع والظلم. لذلك فإذا كان النظام يراهن على تراجع الحسّ الثوري وتلاشي الرغبة في الثورة، فما أبعده عن الواقع، وما أعمق جهله. يضاف إلى ذلك أن ظاهرة الحرمان التي يعبر عنها الناشط المظلوم، عبد علي السنكيس، بوقفاته اليومية رافعا رغيّف الخبز أمام الملأ ما تزال تطبع الوضع العام. وكذلك فإن الوقفات المنتظمة التي يشارك فيها العاطلون عن العمل تضيف لدوافع الحراك السياسي الذي سيتجدد بعون الله في وقت غير بعيد.

وبالإضافة لذلك فإن فشل الطاغية في القيام بأية إصلاحات سياسية ذات معنى منذ انطلاق الثورة لا يساهم أبداً في إخماد وهجها، بل يساهم في تأجيجها. فما الذي يمنع شبابا جامعا محروما من العمل من الانتفاض من أجل رزقه؟ وكيف يسكت ربّ عائلة محرومة من السكن المناسب على معاناة أهله، وهو يجد نفسه غير قادر على تحمّل نفقات الحياة ومستلزمات العائلة؟ في البلدان الخليجية الأخرى قد لا تكون هناك حريّة مناسبة أو ديمقراطية، ولكن حكومتها يمنحون مواطنيهم جزءا من مدخلات البلاد، فيجد المواطن نفسه مكتفيا من الناحية الحياتية، فالسكن متوفر له، وكذلك مصاريف الحياة، فلا يشعر بالديونية المعيشية مقارنة بالآخرين. ولكن سياسات النظام الخليفي التي تتسم بالتمييز والتهميش والطائفية تساهم في التحريض ضده.

البقية على صفحة 8

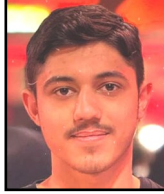


* اعتقلت الأجهزة الأمنية الخليفية يوم الإثنين 23 فبراير 2026 مجموعة من المواطنين أثناء مشاركتهم في تجمع احتجاجي أمام سجن جو المركزي، وذلك تضامنا مع الأسرى من صغار السن الذين تعرضوا لاعتداء دموي في مبنى (2)، ما أسفر عن وقوع عدة إصابات، إحداها بالغة الخطورة. وتوقّعت هيئة شؤون الأسرى اعتقال كل من: حسن عبدالعزيز علي (بوري)، رضا ياسر (جزيرة ستر)، فاضل خضير (جزيرة ستر)، علي عاشور (جزيرة ستر)، منتظر باسم (جزيرة ستر).



* اعتقل في 23 فبراير والد السجن المطعون بسكين أحمد حبيب مع زوجته وابنه وابن شقيقته.

* في 22 فبراير اعتقل الشاب محمد علي زين الدين من أهالي الدراز



* اعتقلت الأجهزة الأمنية يوم الجمعة، الموافق 13 فبراير/شباط 2026، الشاب مصطفى صادق ميرزا، من أهالي بلدة جنوسان، بعد استدعائه للتحقيق في مركز شرطة البديع،

* وفي يوم السبت 21 فبراير اعتقل المغترب حسن سرحان من أهالي بلدة العكر فور عودته للبحرين بعد عشر سنوات من العيش في المبنى.



* في 13 فبراير اعتقلت الأجهزة الأمنية الشاب السيد أيمن مصطفى العلوي من أهالي بلدة الغريفة، وذلك بعد استيقافه من قبل سيارة مدنية تابعة لمبنى التحقيقات الجنائية أثناء تواجده في أحد الشوارع العامة.



* تواصلت التظاهرات والاحتجاجات في مناطق عديدة من البحرين. فخرجت تظاهرة في منطقة أبو صبيح للمطالبة بكشف مصير المعتقلين السياسيين. كما خرجت تظاهرة جماهيرية غاضبة في بلدة الدراز، تنديداً بالاعتداء الدامي الذي تعرض له الأسرى من صغار المحكومين في مبنى (2) بسجن جو المركزي.

بيان صادر من وراء القضبان

أصدر سجناء جو البيان التالي بمناسبة الذكرى 15 لانطلاق ثورة 14 فبراير: ثابتون على العهد مع شعبنا وقادته ورموزه.. والسجن لن يفت من إيماننا بعدالة قضيتنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

تطلّ علينا الذكرى الخامسة عشرة لانطلاق ثورتنا المباركة، ويأتي معها العهد بالاستمرار والمواصلة حتى نيل المطالب الحقّة.

نعم، إننا ثابتون؛ ويأتي العهد من شعبنا الأبوي، من كل فردٍ منه - من قادته ورموزه حتى أسراه في السجون - بأن هذا الحق لن يسقط بالتقادم أبداً.

إن هذه القضبان، وإطالة أمد الأسر، لن تفتنّ في إيماننا بعدالة القضية، وعلى النظام أن يبيأس من أن يتسرّب اليأس إلى صدورنا.

نحن شعبنا الأبوي على التوكل على الله، ومواصلة حراكه المحقّ العادل، حتى نصل جميعاً إلى النصر، إن شاء الله.

بوركت يا ثورتنا المجيدة، وبورك شعبك الحرّ المؤمن.



مساء الاربعاء 11 فبراير
البحرانيون يتظاهرون في منطقة أبو صبيع تزامناً مع اقتراب ذكرى
انطلاق الثورة

21 فبراير: المواطنون يزورون قبر السيد عبدالرضا بوحמיד في وقفة
وفاء بمناسبة ذكراه - المالكية
عبد الرضا محمد حسن بوحמיד متظاهر بحراني البالغ من العمر 28 عام
أصيب بغيار ناري في الرأس في 18 فبراير 2011. توفي في المستشفى
بعد ثلاثة أيام وهو سابع متوفي في الاحتجاجات. بوحמיד ينزف على
الأرض بعد إطلاق الرصاص عليه. ←



22 فبراير
الأوفياء يزورون قبر السيد
محمود الجزيري في ذكرى
استشهاده
تعرض مساء يوم الخميس
الموافق 14 فبراير 2013م إلى
طلقة مباشرة من عبوات
الغازات السامة، وذلك بعد
هجوم قوات المرتزقة على
تظاهرة خرجت بجزيرة النبيه
صالح بسلاح الشوزن. مما نتج
عن إصابته بطلقة مباشرة من .
نقل إلى المستشفى ولكنه غير أنه
فارق الحياة بعد 7 أيام .

عقدت صباح الخميس 12 فبراير ندوة في لندن ضمن فعاليات إحياء الذكرى الخامسة عشرة لثورة 14 فبراير في البحرين. وشارك عدد من النشطاء
وداعمي شعب البحرين بالحضور والتحدث. عقدت الندوة في نادي الصحافيين الأجانب.



لماذا يُدرّب الأمريكيون البحرين على مواجهة المسيرات؟



مرآة البحرين

السؤال البسيط والمباشر هنا لماذا تحتاج البحرين، الدولة الصغيرة التي لم تشهد حرباً أو تهديداً حقيقياً على أراضيها، إلى هذا الكمّ من التمارين العسكرية المكلف؟ ومن هو الخصم الذي تتدرب من أجله؟

لا تفاصيل أكثر للخبر الوارد في الإعلام الرسمي سوى صور المناورة، لكن اللافت فيه اعتبار التدريب "تعزيزاً للاستقرار"، وهنا يُعلّق مواطن عادي قائلاً: تدريب ضدّ من؟

الحقيقة هي أن كل التهديدات الأمنية الكبيرة التي تُستخدم في سياق استراتيجيات التدريب هي تهديدات افتراضية أو متوقعة من سيناريوهات إقليمية بعيدة لا علاقة لها بحياة الناس اليومية على الأرض.

الاستثمار الأميركي في تدريب مثل هذه القوات ليس جديداً، لكنه دائماً ما يطرح الإشكالية الثابتة في البحرين: التدريبات الأميركية مع حلفائها في الخليج تركز على أحدث تقنيات الحرب بدلاً من وضع أولويات اجتماعية، ويبدو أن التركيز هنا يتجه نحو تعزيز النفوذ الأميركي أكثر من حماية الشعب البحريني.

في الوقت الذي يُعلن فيه عن هذه المناورات، يعاني المواطنون من قضايا يومية أكثر إلحاحاً: ارتفاع تكاليف المعيشة، تراجع فرص العمل، تقليص دائرة الحماية الاجتماعية، ومشاكل في الخدمات الأساسية. لكن بينما تغيب هذه المواضيع عن المشهد الإعلامي الرسمي وتتنصر الأولوية في قضايا عسكرية بحتة، يبدو أن المنظومة الحاكمة تستخدم موضوع الأمن كستار يُبرّر ترسيخ التحالفات الدفاعية بدلاً من التعامل مع أولويات الناس الحقيقية.

ومن الأسئلة البديهية التي تُطرح أيضاً: لماذا وقع اختيار الدولة المدربة على مواجهة المسيرات أو أنظمة الطائرات غير المأهولة؟ هل هذا تمهيد لمواجهة آتية إلى الخليج تشبه حرب الـ12 يوماً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

السخرية الحقيقية تكمن في أن تلك التدريبات تُستخدم في كثير من الأحيان كستار إعلامي لإلهاء الناس وتشثيت الانتباه عن الملفات الحياتية الحرجة، بينما يتم تقديمها بشكل مبالغ فيه وكأنها استعداد لمواجهة تهديد حتمي. لتكون أكثر وضوحاً: التدريب ليس في الواقع ضد طائرات دون طيار تطير فوق رؤوس الناس في الأسواق، بل هو جزء من التعاون العسكري التقليدي بين واشنطن والمنامة، والذي يعكس في المقام الأول توجهات استراتيجية أميركية لتحديث وتوسيع نفوذها في المنطقة، وليس بالضرورة استجابة لتهديد حقيقي محدد يواجه البحرين وحدها.

تحت طائلة "العقوبة المقنّعة": هيئة شؤون الأسرى تكشف خبايا برنامج السجون المفتوحة

في إطار متابعة "هيئة شؤون الأسرى - البحرين" لأوضاع المعتقلين السياسيين في البحرين، وتحديداً المستفيدين مما يسمى بـ "برنامج السجون المفتوحة"، أجرت الهيئة مقابلة حصرية مع أحد المعتقلين السياسيين المدرجين في البرنامج، والذي نرّمز له بالاسم المستعار "أبو ضرغام" لدواعي السلامة الأمنية. إنه توصيف دقيق للمشروع الحكومي الذي يهدف للتضليل وليس حل الأزمة.

تكشف الشهادة عن الوجه الآخر لهذا البرنامج الذي تزوج له السلطات كإنجاز حقوقي، بينما يراه المعتقلون شكلاً متطوراً من أشكال السجن وتقييد الحريات.

حقيقة البرنامج.. "سجن داخل سجن"
خلافًا للدعاية الرسمية، يصف "أبو ضرغام" برنامج السجون المفتوحة بأنه "ظلم مركب" و"بهجة إعلامية" تهدف لتلميع صورة السلطة دون تقديم حربة حقيقية. ويؤكد الشاهد أن البرنامج ليس سوى سجن بطريقة أخرى، حيث تنتقل القيود من الجدران الإسمنتية إلى القيود الإلكترونية والنفسية.

الهيكلية العقابية للبرنامج (المراحل الثلاث)
وفقاً لشهادة "أبو ضرغام"، يخضع المعتقل لثلاث مراحل متدرجة في التصيق والرقابة:

1. المرحلة الأولى (العزل الأولي): يتم نقل المعتقل إلى مبنى منفرد داخل "سجن جو المركزي" (مبنى 10)، ويبقى محتجزاً داخل أسوار السجن دون السماح له بالخروج، مما ينفي صفة "الانفتاح" عن هذه المرحلة تماماً.

2. المرحلة الثانية (السوار الإلكتروني): ينقل المعتقل إلى مجمع سكني في منطقة "الهملة". ورغم السماح بالخروج الجزئي (3-4 أيام أسبوعياً لأقل من 8 ساعات)، إلا أن المعتقل يُجبر على:

- ارتداء سوار التتبع الإلكتروني (القيود الرقمية) في ساقه طوال الوقت.

3. العودة القسرية للمبيت داخل المجمع السكني. الخضوع لرقابة صارمة تحصى تحركاته وسكانته.

3. المرحلة الثالثة (العقوبات البديلة): تندرج تحت مسمى العقوبات البديلة وتشمل 9 أنواع من القيود، أبرزها العمل الإلزامي، حضور محاضرات توجيهية، أو استمرار المراقبة الإلكترونية.

الأهداف الخفية للبرنامج: التدجين السياسي والاجتماعي

يشير التقرير بناءً على إفادة الشاهد إلى أن البرنامج يحمل أجندة أمنية وسياسية تتجاوز فكرة "إعادة التأهيل"، وتتمثل في:

• الاستهداف السياسي: 90% من المستفيدين هم من سجناء الرأي والقضايا السياسية، مما يؤكد أن البرنامج أداة للسيطرة على هذه الفئة تحديداً.

• الاغتيال المعنوي والثوري: السعي لقتل الروح الثورية وعزل المعتقل عن هموم مجتمعه وقضايا الأمة (مثل القضية الفلسطينية).

• التسطيح الفكري: إشغال المعتقلين ببرامج تافهة تهدف لتسطيح الوعي وتحييدهم عن



خمسة عشر عامًا على ثورة 14 فبراير

السلطات تتحمل مسؤولية حادثة سجن جو الأخيرة

إن ما جرى يوم الأحد 22 فبراير داخل مبنى (2) بسجن جو يمثل تطورًا خطيرًا يتحمل مسؤوليته الكاملة القائمون على إدارة السجن، في ظل ظروف سبق التحذير منها مرارًا من قبل السجناء وعائلاتهم والجهات الحقوقية.

لقد تم زج السجناء السياسيين صغار السن في مبنى يضم سجناء جنائيين معتادين الدخول المتكرر إلى السجن، بعضهم مرتبط بقضايا عنف ومخدرات، وهو ما خلق بيئة غير آمنة منذ البداية. ورغم المطالبات المتكررة بنقلهم من هذا المبنى، استمرت الإدارة في المماثلة، ما أسهم في تأجيج التوتر وتهيئة الظروف لوقوع اعتداءات خطيرة.

وبحسب إفادات نقلتها شهادات من داخل السجن عن تعرض عدد من السجناء إلى عنف شديد وإصابات متفاوتة، بعضها خطير، استدعى نقل بعضهم إلى المستشفى بصورة عاجلة عبر سيارات الإسعاف. إن هذه التطورات ليست حادثة عرضيًا، بل نتيجة متوقعة لسياسات الإهمال والتضييق والخلط غير المدروس بين فئات مختلفة من السجناء، بما يخالف المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

كما تثير هذه الأحداث مخاوف جدية من توظيف الوقائع لاحقًا لتبرير مزيد من الإجراءات العقابية أو تصوير الضحايا كمعتدين، بدل معالجة السبب الجوهري المتمثل في بيئة الاحتجاز غير الآمنة وسوء الإدارة.

إن استمرار هذا النهج يعكس غلبة المقاربة الأمنية والعقابية على حساب مفهوم مراكز الإصلاح وإعادة التأهيل، ويهدد سلامة السجناء الجسدية والنفسية، خصوصًا صغار السن الذين دخلوا السجن وهم أطفال، ويواجهون اليوم ظروفًا قاسية تتجاوز طاقتهم العمرية والنفسية.

وعليه، نطالب بـ:

فتح تحقيق مستقل وشفاف في أحداث اليوم 22 فبراير ومحاسبة المسؤولين عنها.

ضمان الفصل الآمن بين السجناء وفق المعايير الدولية، وحماية صغار السن من أي اختلاط يعرضهم للخطر.

وقف جميع أشكال العنف وسوء المعاملة داخل سجن جو.

السماح بزيارة المقررين الخاصين المعنيين بالتعذيب وسوء المعاملة لتقصي الحقائق بصورة مستقلة.



بينها الاستخبارات و"mil-to-mil". هذه ليست تهمة. هذه معلومة منشورة في وكالة عالمية.

وهنا تصبح الصورة أكثر فجاجة: في بلد يعيش أصلًا أزمة ثقة داخلية منذ ما قبل 2011، يتم تثبيت خيار الحكم على النحو التالي:

بدل أن نُعيد السياسة إلى الناس... نستورد مزيدًا من أدوات القمع (الأمن)، ونُطبع معها، ونُشر عنها باتفاقيات.

(4) من "العصا" إلى "المراقبة": الأمن صار منظومة، لا مجرد سلوك

ولكي لا يبقى الكلام عامًا: يوجد دليل تقني نوعي على طبيعة "الدولة الأمنية الرقمية".

Citizen Lab وثقت عبر تحليل جنائي اختراق هواتف نشطاء بحرينيين باستخدام برنامج Pegasus في 2021. هذه ليست "انطباعات"، بل تحقيقات تقنية في آثار الاختراق.

ومثل هذه الأدوات حين تدخل بيئة سياسية مغلقة، لا تكون "مكافحة الجريمة" فقط عمليًا—بل تتحول إلى جزء من إدارة المجتمع:

تعرف من يتواصل مع من، من ينظم، من يكتب، من يمؤل، من يتحرك... ثم يُبنى عليها ضغطٌ قضائي وإعلامي وأمني.

وهكذا نفهم لماذا بعد 15 عامًا ما زال البلد يُدار بعقلية الـ 2011:

لأن الأدوات تطورت، لا لأن الأزمة انتهت.

(5) "مختبر أمني" بعد 15 عامًا: الرسالة النهائية المنظومة التي صُنعت قبل وبعد 2011 قامت على ثلاث ركائز:

1. تحويل السياسة إلى ملف أمني: كل مطالبة إصلاح = تهديد.

2. تجفيف المجال العام: جمعيات/رموز تُقصى أو تُحاكم أو تُعزل.

3. تعزيز القدرة الأمنية بتحالفات خارجية: اتصالات مبكرة قبل 2020 ثم اتفاقات معلنة بعده—وصولًا إلى إطار تعاون يتضمن الاستخبارات.

النتيجة بعد خمسة عشر عامًا ليست "استقرارًا"، بل استقرارٌ بالإكراه:

البلد لا يتحول إلى دولة مؤسسات ومشاركة، بل إلى نموذج ضبط يفخر بقسوته وكأنه يقول:

"تعلمنا كيف نمنع السياسة من أن تتنفس". ونموذجه الأوضح كان في اعتقال إبراهيم شريف وكثير من النشطاء.

لكن هذا النوع من الحكم لا يحل الأزمات—هو فقط يؤجل انفجار الأزمة.

ونخلص في هذا السرد، أن السلطة التي تعجز عن كسب مجتمعها بالثقة، تلجأ إلى شيء واحد:

الأمن... ثم الأمن... ثم تحالفات أمنية تطيل عمر السيطرة وتؤجل الانفجار.

ومن هنا تأتي ذكرى 14 فبراير بعد 15 عامًا كاتهام مفتوح:

لماذا لم يُفتح باب مصالحة حقيقية؟

لماذا بقيت الدولة تُدار كأنها في طوارئ أبدية؟

ولماذا تُستبدل السياسة—مرة بعد مرة—بغرف العمليات، وبمذكرات الأمن، وبعبقيرة "لن نتغير"؟

لأن الحكم اختار أن يكون "محمياً بالأمن الخارجي" بدل أن يكون "محمياً برضا الداخل".

البحرين التي أُعيد تصميمها: من أزمة سياسية إلى مختبر أمن مُحصّن بالتحالفات

اليوم، ذكرى 14 فبراير 2026، حيث تمر خمسة عشر عامًا على انطلاق حراك 2011 في البحرين.

خمسة عشر عامًا كان يفترض أن تكفي لدولة عاقلة كي تُغلق الجرح بالإصلاح، وتستعيد الثقة بتغيير حقيقي وبعقد اجتماعي جديد.

لكن الذي حدث هو العكس تمامًا: لم تُخلق الأزمة سياسيًا... بل تم تثبيتها أمنياً، ثم تعزيزها خارجيًا.

ليس لأن الحكم "لا يفهم" ما حدث، بل لأنه—في جوهره—قرر أن الرسالة التي يجب أن يسمعها الناس هي: "لن نتغير".

لن نفتح السياسة، لن نُعيد الاعتبار للمشاركة، لن نعترف بأن الأمن لا يبني شرعية... بل سنحوّل البلد إلى نموذج ضبط دائم وحالة أمنية.

(1) 2011: الدم موثق... والإصلاح وُضع على الرف

تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة (BICI) الصادر في نوفمبر 2011 وثقت حقائق ثقيلة، منها:

35 • وفاة مرتبطة بالأحداث

• مزاعم تعذيب وسوء معاملة (وإنا أحد الضحايا وكل شعب البحرين يشهد بالتعذيب لأنه دخل وري).

• توصيات إصلاحية واضحة للمحاسبة وإصلاح المؤسسات

هذا ليس "سرد من المعارضة". هذا مرجع رسمي اعتمد لاحقًا في الخطاب العام.

لكن بعد خمسة عشر عامًا، السؤال الذي يفصح جوهر المقاربة هو:

إذا كان هناك تقرير، وتوصيات، ومخرج إصلاح... لماذا استمر المسار الأمني كأنه قدّر لا يُراجع؟

لأن الهدف لم يكن معالجة الجذور، بل منع تكرار 2011 بأي ثمن.

(2) الاتصالات مع إسرائيل لم تبدأ 2020... بل لها جذور موثقة قبلها.

هاترس نقلت في فبراير 2011، استنادًا إلى وثائق ويكيليكس، أن وزير خارجية البحرين كان قد خطط/وسعى للقاء مسؤولين إسرائيليين، وأن البرلمان البحريني انتقد لقاء مع تسيبي ليفني في أكتوبر 2007.

كما توجد تقارير متعددة عن أن لقاءات واتصالات "كانت تجري بعيدًا عن العلن" قبل التطبيع، بما فيها روايات عن لقاءات على هامش الأمم المتحدة في 2007، وحديث عن اجتماعات لاحقة.

المغزى السياسي هنا واضح:

التطبيع لم ينشأ من فراغ—كان تنويجًا لمسار اتصالات وتقاطعات، خاصة في ملف "التهديد الإيراني" الذي استُخدم كغطاء لتوسيع الاصطفافات الأمنية.

(3) بعد 2020: التعاون خرج إلى العلن... وبالاسم: "الاستخبارات"

في 3 فبراير 2022 نقلت رويترز توقيع اتفاق/مذكرة تعاون أمني بين إسرائيل والبحرين، وأشارت إلى أن إطار المذكرة يشمل مجالات من

هيومن رايتس ووتش في تقريرها الحقوقي لعام 2025

السلطة البحرينية لا تزال تحتجز قادة المعارضة وتستنثي السجناء السياسيين من العفو.. وتتعمد إغلاق الفضاء السياسي وتصدّ من الانتهاكات ضد حرية التعبير في استمرار للمنهج الأمني

منظمات المجتمع المدني. ورصدت المنظمة تصاعداً في الانتهاكات ضد حرية التعبير خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2025، حيث وثقت بالتعاون مع "رابطة الصحافة البحرينية" 37 انتهاكاً استهدف كتاباً ونشطاء عبر الإنترنت. كما انتقدت المنظمة بشدة التعديلات المقترحة على قانون الصحافة في مايو/أيار الماضي، واصفةً إياها بأنها "أداة قانونية جديدة لتعميق الرقابة".

وكشفت المنظمة عن استمرار النهج الأمني في التعامل مع التجمعات؛ حيث اعتقلت السلطات 22 شخصاً خلال سباق "فورمولا وان" في أبريل/نيسان، و60 مواطناً خلال إحياء ذكرى عاشوراء في يوليو/تموز، وسط تقارير تؤكد تعرض المحتجزين لسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية الضرورية.

واختتمت "هيومن رايتس ووتش" بيانها بتوجيه انتقاد لاذع للحكومات الغربية، لا سيما المملكة المتحدة، لإعطائها الأولوية للمصالح التجارية على حساب حقوق الإنسان في مفاوضات التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي، مشددة على أن أي اتفاقية تجارية لا تتضمن بنوداً صريحة لحماية الحقوق تخاطر بتورط الشركات في انتهاكات جسيمة



السلطات البحرينية، رغم موجات العفو التي شملت أكثر من 2,500 سجين خلال عام 2024، لا تزال تواصل احتجاز شخصيات قيادية مثل عبد الهادي الخواجه، وحسن مشيمع، والدكتور عبد الجليل السنكيس، والشيخ علي سلمان. كما أدانت المنظمة اعتقال الناشط إبراهيم الشريف في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 للمرة العاشرة، وحذرت من خطر الإعدام الوشيك الذي يهدد 12 سجيناً في ظل غياب ضمانات المحاكمة العادلة. وأوضحت "هيومن رايتس ووتش" أن السلطات البحرينية تتعمد إغلاق الفضاء السياسي عبر "قوانين العزل" الصادرة عام 2018، والتي تحرم المعارضين والسجناء السابقين من حقوقهم الأساسية في الترشح للانتخابات أو العمل في

أدانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها الحقوقي لعام 2025 استمرار السلطات البحرينية في نهج القمع المنهجي وإغلاق الفضاء السياسي خلال عام 2025، مؤكدة أن مراسيم العفو الملكي الأخيرة، ومنها العفو عن 630 سجيناً في مارس/آذار الماضي، تظل خطوة قاصرة لاستثنائها المتعمد للسجناء السياسيين وقادة المعارضة المعتقلين تعسفياً.

واستكرت المنظمة في تقريرها الشامل تصاعد الانتهاكات التي طالت حرية التعبير والتجمع السلمي، مشيرة إلى اعتقال العشرات خلال سباق "فورمولا ون" وذكرى عاشوراء، وإعادة اعتقال الناشط إبراهيم الشريف للمرة العاشرة، بالتزامن مع إقرار تعديلات قانونية تُضيّق الخناق على الصحافة. كما فنّدت استمرار العمل بـ"قوانين العزل السياسي"، محذرة في الوقت ذاته الحكومات الغربية من إبرام اتفاقيات تجارية مع المنامة تتجاهل هذه الملفات الحقوقية الجسيمة. وقالت "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها بأن إصدار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عن 630 سجيناً في 27 مارس/آذار 2025، يظل خطوة غير مكتملة طالما أنها تستمر في استثناء المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان وقادة المعارضة المحتجزين ظلماً منذ عام 2011. وأكدت المنظمة في تقريرها أن

وأكد أن السلمية شكّلت خياراً ثابتاً في هذا المسار، ولم يُسجّل عليها أي نقد من حيث مبدئها، رغم ما واجهته من شذائد ومواجهات. واعتبر أن إدانة تحرك سلمي يطالب بالعدل والحقوق يتعارض مع مقاييس الحق والإنصاف، مشدداً على أن الهدف من الحراك لم يكن الإضرار بأحد، بل إقامة العدل وصون كرامة الإنسان.

ولفت إلى أن العدالة قد تُشعر بعض أصحاب الامتيازات بالخسارة، غير أن هذا الشعور -كما قال- نابع من منطق الأنانية وتقديم المصلحة الخاصة على حقوق الآخرين، مؤكداً أن إنصاف المجتمع لا يمكن أن يتحقق إذا قُدمت مصالح فئة محدودة على حساب حقوق عامة الناس وكرامتهم.

كما جدد التأكيد على أن نجاح أي حركة تغييرية مرتبط بمدى التزامها بالشروط الأخلاقية والقيمية التي تضمن نقاء الهدف وسلامة الوسيلة، داعياً إلى تربية واعية تقدّم نموذجاً واضحاً غير ملتبس، وتمنع الخلط بين ما هو أصيل وما هو طارئ على الفكر والممارسة.

وختم الشيخ قاسم بالتشديد على أن «التكامل وظيفه الحياة» على مستوى الفرد والمجتمع والأمة، داعياً إلى مواصلة الحركة والتجربة والمراجعة المستمرة، لأن فشل تجربة لا يعني نهاية الطريق، بل يستدعي جهداً أكبر ووعياً أعمق، من أجل تحقيق إصلاح مستدام يرسخ العدل ويحفظ كرامة الإنسان ويعزز مسار التقدم.

تعذيب ممنهج وعزل انفرادي لأسيرين قاصرين بسجن الحوض الجاف

الحديدية كأداة عقابية دائمة داخل غرف العزل الضيقة. وتشير التقارير إلى أن إدارة سجن الحوض الجاف تعتمد على استخدام هذه الأساليب العنيفة، ومنها "بخاخ الفلفل"، كإجراء انتقامي ضد المعتقلين صغار السن الذين يبذلون أي اعتراض على سوء المعاملة أو نقص الخدمات الأساسية، مما يحول مركز التوقيف إلى "ساحة للتنكيل" بعيداً عن الرقابة الحقوقية المستقلة. وتؤكد هيئة شؤون الأسرى على أن استمرار إدارة سجن الحوض الجاف في انتهاج التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة ضد الأسرى صغار السن (دون 21 عاماً) يعكس سياسة الإفلات من العقاب داخل الأجهزة الأمنية. سار وموت»، بينما الأول تمسك بالحياة والعزة والكرامة والتقدم.

كشفت مصادر من داخل سجن الحوض الجاف وإفادات عائلية عن تدهور خطير في الوضع الإنساني لعدد من الأسرى داخل سجن "الحوض الجاف"، وسط انتهاج إدارة السجن لسياسة "العزل العقابي" والتعذيب الجسدي بحق قاصرين لم يتجاوزوا سن الحادية والعشرين. ونقلت إفادات من داخل السجن قيام عناصر من الشرطة والدرك التابعين لإدارة السجن بالاعتداء المباشر على الشابين: صادق إبراهيم حبيبل (من جزيرة ستره)، حسين علي حسن مهدي (من بلدة كرانة)، وأكدت المصادر أن عملية نقلهما إلى العزل الانفرادي تخلصها "رش رذاذ الفلفل الحارق بشكل مباشر على وجوههما" قبل تقييد أيديهما وأرجلهما بالسلاسل الحديدية، وهي ممارسة تصنف دولياً ضمن أساليب التعذيب والحط من الكرامة الإنسانية.

ويأتي هذا الاعتداء ضمن سلسلة من الانتهاكات المستمرة بحق الشابين رغم كونهم (تحت سن 21 عاماً)، حيث تعرضوا لما يلي:

- 1- العزل المتكرر: قضاء أكثر من ثلاثة أسابيع في الانفرادي منذ مطلع عام 2026.
- 2- الحرمان من الحقوق: منع كلي من الاتصال والزيارة، وسلب كافة المقتنيات الشخصية داخل الزنزانة.
- 3- التعذيب المنهج: استخدام القيود والسلاسل



الأوقاف الجعفرية: ملك عام موقوف أم أراضٍ مباحة للتعدي؟

فوضى مالية وسياسات إنفاق خارجي تثير تساؤلات الشارع البحراني حول مصادر التمويل

تعيش البحرين فوضى مالية كبيرة على الرغم من مرورها بأزمة اقتصادية عاصفة، حيث تشارك السلطة في مشاريع دولية بمئات الملايين، كان آخرها ما تم التعمّد بدفعه لـ"مجلس السلام الدولي"، بالتزامن مع استمرار الحكومة في استهداف جيوب المواطنين عبر حزمة ضرائب جديدة ورفع أسعار البنزين والكهرباء والماء، الأمر الذي أثار تساؤلات شعبية حول أولويات الإنفاق في ظل أزمة خانقة.

وتتصاعد تساؤلات الشارع البحريني عن مصادر الأموال المليونية التي تتعهد السلطة بدفعها للمشاريع الخارجية، وما إذا كان مصدر هذه الأموال يأتي من حزمة الضرائب التي تفرضها الحكومة مؤخراً على المواطنين، أو أي إيرادات نفطية أو غيرها، خصوصاً في ظل تعبیر الدول الكبرى عن انبهارها بمستوى السخاء البحريني بأساليب مختلفة.

وتشير لغة الأرقام الصادمة إلى أن الدين العام في موازنة العام الحالي قفز ليصل إلى نحو 60 مليار دولار، وهو في طريقه لتجاوز حاجز 150% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، في ارتفاع قياسي دفع بالمؤسسات الدولية لإطلاق صافرات الإنذار، حيث تُصنف البحرين اليوم كواحدة من أكثر دولتين عربييتين مديونية بعد السودان، وتحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي.

وفي سياق متصل، أكدت التقارير أن العجز المالي السنوي تجاوز ملياراً ونصف المليار دولار، وسط توقعات بزيادة مطردة في ظل غياب إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تلامس جوهر المشكلة، وهو ما دفع بوكالة "ستاندرد أند بورز" لخفض التصنيف الائتماني للبحرين من B+ إلى B، بالتزامن مع تحذيرات يطلقها صندوق النقد الدولي بين الحين والآخر.

وتشمل الفوضى المالية ملفات غير معالجة منذ عقود أبرزها الإنفاق العسكري الذي يتجاوز المليار و600 مليون دولار سنوياً، بالإضافة لإنفاق أمني غير معلن، في ظل مقاربات تؤكد التهام الإنفاق الأمني والعسكري لنصف الموازنة العامة، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الحكومة على المستوى المالي.

ولا يقتصر المشهد المالي على ذلك، إذ تساهم ملفات الهدر المالي والتجنيس وأعداد الأجانب في تحميل الأزمة المالية المزيد من الأعباء، حيث قدر خبراء اقتصاديون كلفة التجنيس لوحده بما يتراوح بين 300 إلى 400 مليون دينار سنوياً، مما يضاعف الضغوط في هذا السياق.

فوضى مالية متوسعة في ظل غياب السياسات المالية المنضبطة، واستهتار غير مسؤول بالأموال الوطنية، وعدم مواجهة الأزمة الاقتصادية بجدية عالية، كلها عناوين يستحضرها الشارع البحريني بمرارة، مع ارتفاع مستويات الفقر والتدهور المعيشي، دون أن يكون الأفق واعداً، فمتى تدرك السلطة أن ما تفعله يمثل كارثة تهدد أمن مواطنيها المعيشي؟! ملفات الأوقاف.

الأساس القانوني لحماية الأوقاف

1. في الفقه الإسلامي الوقف عقد لازم غير قابل للإلغاء، وتؤكد القاعدة الفقهية: «الوقف لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورث»، وأي تصرف فيه يُعد باطلاً شرعاً، ما لم يصدر به إجازة شرعية من المحاكم الجعفرية ومن فقهاء المذهب الجعفري الإثنا عشري.

2. في القانون
• الأوقاف تُصنف كـ أموال عامة ذات غاية خاصة.

• الأموال العامة لا يجوز تملكها بوضع اليد أو النفوذ.

• عدم تسجيلها العقاري لا يُنشئ ملكية للغير ولا يُسقط صفة الوقف.

3. دستورياً
مبادئ حماية الملكية، واحترام الحقوق المكتسبة، ومنع نزع الملكية إلا للمنفعة العامة وبمقابل عادل، لا تنطبق على الوقف لأنه ليس ملكاً خاصاً للدولة ولا للأفراد.

4. إدارياً
إدارة الأوقاف الجعفرية جهة رسمية قائمة، وإدارتها للأرض تمثل قرينة قانونية قوية لا يجوز تجاوزها بقرار إداري أو تخصيص استثنائي.

خطورة الاستمرار في هذا المسار
إن التغاضي عن التعدي على الأوقاف أو تمريره بصيغ قانونية ملتوية يؤدي إلى ضياع المال الوقفي نهائياً، وتقويض الثقة في مؤسسات الدولة، وانتهاك إرادة الواقفين، وخلق سابقة خطيرة تهدد بقية الأوقاف غير المسجلة.

كما أن تمكين متنفذين من تملك هذه الأراضي يمثل تمييزاً غير مشروع واستغلالاً للنفوذ، ويضرب مبدأ سيادة القانون في الصميم.

مطالب وتوصيات عاجلة
بناءً على ما سبق، فإن المطلوب من الدولة بشكل واضح وحاسم:

1. الاعتراف الصريح والمزم بسجل السيد عدنان كمرجع قانوني وتاريخي لإثبات الوقف وحدوده الجغرافية والمساحية.

2. وقف جميع إجراءات التملك أو التخصيص لأي أرض مذكورة في السجل، بغض النظر عن وضعها في التسجيل العقاري.

3. تسجيل جميع الأوقاف الجعفرية فوراً باسم الوقف حسب ما تم تأسيسها مع الاحتفاظ بالديباجة الوقفية وأغراضها واستخداماتها وتحت إدارة الأوقاف الجعفرية، دون تغيير في طبيعتها أو غاياتها.

4. إلغاء أي تصرف سابق تم على أراضٍ موقوفة ثبت وقفها تاريخياً.

5. تشكيل لجنة مستقلة وشفافة تضم قضاة، وخبراء قانون، ومؤرخين، ومخططين وممثلين عن الأوقاف الجعفرية، لمراجعة جميع

حسين مدن

في أكثر من مناسبة اجتماعية يأتي الحديث عادة بين الأصحاب عن التعدي على الأوقاف، ربما لأن بعضها غير مسجل في التسجيل العقاري، رغم وجودها في أهم وثيقة تاريخية تخصها.

أحسست بوجوب صياغة مقال يركز على هذه الإشكالية المهمة.

فالأوقاف الجعفرية في البحرين تمثل أحد أقدم أشكال الملكية العامة ذات الطابع الديني والاجتماعي والخيري، وهي أموال حُبت عينها وسبّلت منفعتها بإرادة صريحة من الواقفين، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ الوقف المستقرة تاريخياً وقانونياً. هذه الأوقاف، التي تشمل أراضي مخصصة للمساجد والمآتم والحسينيات والمقابر، إضافة إلى الوقفيات المحبوسة لأغراض تمويل صيانة هذه المنشآت واستثمارها لخدمة المجتمع ومناسباته الاجتماعية والدينية استناداً لمبدأ (الوقف على ما وقف عليه)، فهي ليست ملكاً خاصاً قابلاً للتصرف، بل حق عام دائم لا يسقط بالتقادم ولا يُنزع بالإجراءات الإدارية.

سجل السيد عدنان: مرجعية تاريخية وقانونية مغفلة عمداً

في عامي 1926-1927م، جرى حصر وتوثيق الغالبية العظمى من الأوقاف الجعفرية في سجل رسمي عُرف بسجل سيد عدنان، وذلك بموجب أمر متوافق عليه بين الشرع والحكم ممثلاً في مستشار حكومة البحرين، وهو سجل تاريخي موثق يبين: صفة الوقف، موقع الأرض وحدودها، الجهة الموقوف عليها، وشروط الواقفين.

وقد أنشئ هذا السجل في فترة الإدارة النظامية للدولة، ويُعد وثيقة رسمية قائمة بذاتها، لا تقل حجية عن التسجيل العقاري اللاحق، بل تسبقه زمنياً وتؤسس له. ومنذ ذلك الحين، تُولت إدارة الأوقاف الجعفرية الإشراف الفعلي على هذه الممتلكات، باعتبارها ناظراً قانونياً بما يكسر وضع اليد الشرعي والقانوني المستمر. الإشكالية الراهنة: ثغرة التسجيل العقاري أم سياسة الاستيلاء؟

رغم وضوح الوضع الوقفي تاريخياً، تشهد البحرين في السنوات الأخيرة تصاعداً مقلقاً في حالات التعدي على أراضٍ موقوفة، من خلال إعادة تخطيط وتنظيم الملكيات، بما يطلق عليه "المخططات التفصيلية" لمختلف مناطق المملكة،

بذريعة أنها غير مسجلة في إدارة التسجيل العقاري، رغم ثبوت وقفها في سجل السيد عدنان ووجودها تحت إدارة الأوقاف الجعفرية.

إن هذا المنطق يمثل إفراغاً لمفهوم الوقف من مضمونه، وتغليباً للإجراء الإداري على الحق الثابت، ومخالفة صريحة للقواعد القانونية المستقرة.

فالقاعدة القانونية العامة تقضي بأن الحق الثابت لا يسقط لعدم تسجيله، خاصة إذا كان مثبتاً بسجلات رسمية أقدم، ومدعوماً بالحيازة والإدارة الفعلية المستمرة.



السيد عدنان بن علي القاسبي - مؤسس الأوقاف الجعفرية (1302 هـ - 1347 هـ)

في رحاب الذكرى الـ 15 للثورة: البحرين تستحق التحرر من الطغيان

وبرغم فداحة ذلك التدخل وما أحدثه من تخلخل في التوازن السياسي والأمني، إلا أنه فشل في اجتثاث المعارضة البحرانية التي بقيت تتحدى الاحتلال والاستبداد بدون توقف، حتى وجد المحتلون أنفسهم موضع استهزاء بعد أن ظهر فشلهم في حماية النظام بشكل كامل. صحيح أنهم منعوهم من السقوط في ذروة الغضب الشعبي، ولكن ذلك لم يكن حلاً دائماً للحكم الباغى الذي لم يحظ بشعبية شعبية أو دستورية، بل بقي معتمداً على القمع والاضطهاد وتجاوز القانون واستهداف الإنسانية.

في الذكرى الخامسة عشرة لثورة شعب البحرين المظفرة، يقف الذين شاركوا فيها بهامات مرفوعة ومعنويات عالية وآمال عريضة، معتمدين على الله لتحقيق النصر ودحر أعداء الشعب والحريّة. لقد سجّلوا مواقف بطولية عندما صمدوا في دوار اللؤلؤة، ونظموا المسيرات اليومية من ذلك الدوار مطالبين بسقوط الحكم الخلفي، وقدموا أغلى التضحيات، وصبروا على ظلم الطغاة وصمدوا عندما تعرّضوا للعدوان الخلفي بالرصاص الحي، وأفشلوا مخطط قوى الثورة المضادة التي لا تريد للأمة نهوضاً، بل تصرّ على دعم الاستبداد والعمالة والخنوع. لذلك يجدد الشرفاء عهدهم لله والوطن بالمرابطة في الميادين ما وسعهم ذلك، كما فعلوا في الفترة السابقة. إنهم يعون معنى الحرّيّة وأن تحقيقها يتطلب تضحيات جسيمة وإيمانا عميقاً بالإرادة الإلهية وحمية النصر. من دوار اللؤلؤة بزغت شمس الحرّيّة، ولذلك عمد العدو لطمسها بإزالة ذلك المعلم في محاولة يائسة لطمس تاريخ الشعب وثورته. اعتقد أولئك أنهم بذلك قد اقتلعوا الثورة من جذورها، وفاتهم أن شعب البحرين ترعرع على الحس الثوري منذ عقود، ولم يتراجع ذلك الحس أبداً، بل أن القمع يزيد به يقظة وحيوية. في ذكرى تلك الثورة المظفرة تخفق قلوب الأحرار مبتهلة إلى الله سبحانه وتعالى بأن يربط على قلوب قادتها المعتقلين ويشعل النور في قلوب الجيل الجديد الذي ربما عاصرها أو سمع عنها. فقد أصبحت من ثوابت تاريخ البلاد المعاصر، ولا يمكن إزالتها من الوجود. فأرواح شهدائها ترفرف في سماء البحرين هاتفة بالحريّة،

تأبى أن تموت أو تتراجع. وها هي قبورهم أصبحت معاقل لتعميق روح الثورة لدى من يزورها. أما أمهاتهم فيفتخرن بأنهن أمهات الشهداء ويتباركن بدمائهم المسفوحة ظلماً وعدواناً من قبل عصابة مجرمة لا تحذرها حدود ولا يحكمها دين أو قانون أو أخلاق. فطوبى لهذا الشعب الذي يرفض الاستسلام أو التراجع، والمجدد لكوكبات الشهداء والعار للقتلة والسفاحين الذين يرفضهم الشعب ويطالب بسقوطهم إلى الأبد.

حركة أحرار البحرين الإسلامية
20 فبراير 2026

وسياسي، وفشله في حمل راية الديمقراطية والدفاع عن يرفعها. خامساً: استوعب الشعب البحراني طبيعة النظام السياسي الذي يحكم دول مجلس التعاون، وأنه أكثر اهتماماً بأوضاع حكامه من اهتمامه بالشعوب أو التزامه بالواجب القومي الذي يتطلب موقفاً رافضاً للاحتلال وداعماً لضحاياه، ومتوازياً مع تطلعات شعوب المنطقة. هذه الحقائق تتضح بشكل أكبر في الحقبة الحالية حيث يعيش الشعب نشوة الإنجاز الثوري الذي حقّقه طوال عقد ونصف. فقد اعترف العالم بثورته وعدالة مطالبه وشراسة حكامه، كما اعترف بحقّه في التحول الديمقراطي المؤجل منذ عقود. ومع تداخل أولويات القوى الغربية التي تحتفظ بوجود عسكري واسع في البحرين، فقد أصبحت، في نظر الكثيرين، شريكا في دعم الوضع القائم وعرقلة محاولات تغييره. صحيح أن هذه القوى تمتلك من القوة العسكرية ما يجعلها قادرة على البقاء حتى مع القتل السياسي والأخلاقي، ولكن عليها أن تخشى من تراكم التداعيات الناجمة عن ذلك القتل، فلدى التاريخ ذاكرة واسعة تختزن المواقف والسياسات بعمق، وتحاصر ذوي المواقف الشائنة بأساليب شتى ليست في الحسبان. فماذا يعني ظهور ملقّات "ابستين"؟ وغيرها من الملقّات الأمنية والأخلاقية التي تضغط بقوة على الأنظمة السياسية من حيث لا تحتسب. وليس مستبعداً أن يجد الرئيس الأمريكي نفسه مطالباً بدفع فواتير كبيرة بعد بروز اسمه في تلك الملفات وظهوره المصوّر في بعض فصولها. تقول الآية الكريمة: "ولا يحق المكر السيء إلا بأهله".

كان الطاغية الخلفي يعتقد أن القمع الشرس سوف يحقق له الأمن والاستقرار، ويكسر شوكة الشعب الثائر، وحرّضه على ذلك القمع حلفاؤه الذين غضبوا كثيراً أن يثور شعب خليجي ضد حكامه بالشكل الذي فعله أهل البحرين، وأنفقوا المليارات لدعمه بالإضافة للدعم العسكري. ولا تزال الذاكرة تحتفظ بمشهد القوات السعودية والإماراتية وهي تقطع الجسر في استعراض مقبلة للقوة التي فشلت عن التصدي لأعداء الأمة أو دعم أهل فلسطين. كان ذلك التدخل فاقعاً ومقيتاً وعدوانياً. يشهد على ذلك جمجمة الشهيد أحمد فرحان المفضوخة برصاصات قوات الاحتلال السعودية والإماراتية.

نبارك للمسلمين حلول شهر رمضان المبارك، الذي أطل علينا في حلة زاهية وأجواء روحانية متميّزة، وعود بالنجاح إذا أحسن المسلمون الاستفادة من عطاءاته. كما نبارك لشعبنا البحراني المؤمن الذي ينتظر حلول الشهر الكريم برغبة أكيدة في تعميق العبادة وتمتين الارتباط بالله سبحانه وتعالى، والتمرد على من يفرض نفسه في موضع الألوهية تجبراً وطغياناً وانحرافاً. هذا الشعب لا ينسى معتقله المغيّبين في طوامير التعذيب ظلماً وعدواناً، بل يستحضرهم في كل لحظة، عند قيامه الليل وتناوله السحور وتعبّده في المساجد نهاراً وعند إفطاره.

جاء اعتقال الأستاذ إبراهيم شريف، وما تبعه من ضغط دولي على العصابة الخلفية، ليؤجج مشاعر الشعب ضدها، وليدفعه لاستحضار ذكريات ثورته المباركة التي انطلقت في مثل هذه الأيام قبل 15 عاماً. وكان المشاركون في تلك الثورة قد استحضروا حوادث أربعين عاماً سابقة، بدأت بالانسحاب البريطاني في العام 1971. كانت تلك العقود الأربعة مكتظة بالاستبداد والقمع والتوحش الخلفي الذي كان متخفياً وراء الوجود البريطاني قبل ذلك. ومع اندلاع ثورات الربيع العربي، كان الشعب البحراني مهيباً لخوض تجربة جديدة ضمن محاولات التغيير التي خاضها والتي ميّزت تاريخه المعاصر بوضوح. وبرغم القمع رهيب الذي كان الأشد في تاريخه، فقد بقي هذا الشعب ثابتاً وصامداً ومصمماً على مواصلة الحراك حتى تتحقق مطالبه. وقد استفاد من التراكم الحركي كثيراً، فعرف طبيعة الحكم الخلفي وصلفه وتوحشه وعمالته، كما عرف مواطن قوته وضعفه، واستوعب ما لدى أبنائه من مخزون ثوري يتجدد وصلابة في الموقف فشل الخليفيون في كسرها.

ومن خلال حراكات أكثر من نصف قرن، اصبح هناك عدد من الحقائق الثابتة: أولها فشل الحكم الخلفي في نيل ثقة الشعب الذي يطالب بإسقاطه واستبداله بحكم وطني ينطلق من الشعب وفق قاعدة "لكل مواطن صوت". ثانيها: أن حالة التوحش ملازمة للحكم الخلفي ماضياً وحاضراً.

فقتل مواطن أمام مبنى البلدية بالمنامة في العام 1923 لا يختلف كثيراً عن قتل شباب مثل علي عبد الهادي مشييم وعلي المؤمن وفاضل المتروك خرج محتجاً ضد الاستبداد في فبراير 2011، ثالثها: أن القوى التي حمت النظام قبل مائة عام هي نفسها التي تحميه الآن. وإذا كان البريطانيون آنذاك قد ضاقوا درعاً بالميجر ديلي لأنه استلم عرائض البحرينيين المطالبين بالتغيير، فإنهم يضيفون درعاً بالأصوات الداعية للتغيير والإصلاح سواء في وسائل الإعلام أم البرلمانات الدولية ومنها البرلمان البريطاني. رابعها: أنه أدرك بشكل أوضح طبيعة النظام السياسي الدولي وما يعانیه من عجز أخلاقي



عاشق اللؤلؤة

فأنت الأصل والنسب
خطاك سوء والكرب
ولا حلت بك الخُطب
في الأهوال تحترب
والنيران تلتهب
كأن سماءها سُحِب
يكشر نابه الغضب
بقلب في الوغى يجب
تداعت دونه الحجب
بها قد سُطرت كتب
ولن يبقى له حسب
ووعد الله يقترب
ولن يبقى له طنّب

أنت النار والحطب
وما أضنى بك السغب
فلا هم ولا نصب
ومنه يلمع الذنب
مهما طالت التوب
قلب الأم يضطرب
ودمع العين ينسكب
ينجو الفارس الحرب
فلا حزن ولا عتب
سجيناً وهو محتسب
أسيراً وهو ينتحب
ووعد الله مقترب
عليه الشعب ينقلب

حقوق الشعب يغتصب
عيون الناس تنتحب
لا تعطي ولا تهب
للأموات يقترب
فترفع دونه الحُجب
شموخاً دونه السُحِب
وما في دربه جلب
ولم يُمنع له طلب
هل يحلو لك الغضب؟
ففيها تلمع الشهب
وقد آلت لك الإرب

فدتك العُجْمُ والعربُ
حملك الله من إحن
ولا مسنتك إبهامُ
فأنت الثائر المغوار
إذا ما اصطكّت الأسيافُ
يثور النقع في الهيجا
وتشذ سيفها الفرسانُ
تنادى جحفلُ الأبطال
له الميدانُ عنوانُ
وقال الشعبُ قولته
سيسقط كلُّ جبار
ونصرُ الله نحصدُه
وحبلُ الظلمِ مقطوعُ

لنهضة شعبنا المعطاء
فلا عُدبت من فقر
وبعد النهضة الكبرى
فنجم النصر طالعنا
يبشرنا بنصر الله
على أسوار ذلك السجن
وتسأل وهي باكية
متى من ربقة السجان
ويحضن تربه الغالي
وما أن غاله الجلالد
إلى أن أصبح السجان
عقابُ الله لا يُخطي
فمن يظلم عبداً الله

نظام ظالمٍ أشر
وفي الحارات ما زالت
فإنك أيها الجلالد
وأن المرء مهما عاش
نضال المرء يرفعه
إذا بالرأس مرتفع
صعوداً للعلى يسمو
ولا مالت به درب
أنغضب أيها الصنديد
تبسم وارنق الآفاق
لقد دانت لك الدنيا

سقف. وبالإضافة للإعلام المؤتم والموجه لخدمة العائلة الحاكمة، يعتقد البيت الخليفي أن لديه تفويضاً كاملاً لإدارة البلاد وفق القيم القبلية والموروثات البدوية، بدلاً من إقامة حكم القانون وإعطاء كل ذي حق حقه، وإقامة منظومة سياسية وفق مبدأ "صوت لكل مواطن". إن غياب هذه القيم السياسية يمثل جوهر الأزمة السياسية في هذا البلد الخليجي الذي ابتلي شعبه بعصاة مجرمة تنكرت للأخلاق والقيم والمبادئ العصرية للحكم. لذلك يتوقع استمرار ثورة الشعب التي مرّت ذكراها الخامسة عشرة في أجواء من القمع والاستبداد، بموازاة إصرار الشعب على التغيير، والتوكّل على الله لتحقيق ذلك.

الدولية على توصيف يميل للدقة لأوضاع حقوق الإنسان، مؤكدة فشل الطاغية وعصابته في استيعاب مستلزمات الحكم العادل في زمن الانفتاح الدولي وانتشار التكنولوجيا. ويندر أن يصدر تقرير دولي يمدح النظام، خصوصاً مع غياب إنجازاته الحقيقية في المجال السياسي والإنساني. كما أن طبيعة الحكم التوارثي أصبحت مرفوضة في عالم اليوم حيث تبحث الشعوب عن أنماط حكم قائم على الشراكة السياسية وحق انتخاب الحاكم، وترفض الحكم القائم على الوصاية والشعور بما يمكن تسميته "الحق الإلهي" الذي يؤمن به الخليفيون. وبرغم انتشار التعليم والتحاق أبناء العائلة الحاكمة بالجامعات الكبرى، إلا أن ما يتعلمونه لا يصل إلى عقولهم. فما نشأوا عليه من شعور بالحق في الحكم والاستعلاء والانتماء لطبقة أعلى من بقية المواطنين، كل ذلك يمنعهم من احتضان الأفكار العصرية في الحكم والإدارة. لهذه الأسباب لم يستطع الحكم الخليفي الحفاظ على مستوى لائق من الوثام الاجتماعي والتفاهم الوطني، بل أن سياساته دفعت المواطنين للتمرد واسترداد الحكم. وبرغم محاولات الخليفيين فرض أنماطهم لما يعتقدونه "ممارسة ديمقراطية" فقد رفض الشعب أن يستدرج لمسيرة تلك الخدع. وما هي المجالس الخليفية التي تحمل اسم البرلمان عاجزة عن حلّ مشاكل الشعب أو رفع الصوت ضد تجاوزات الحكم. ومنذ أن فرض خليفة بن سلمان مشروعه السياسي متمثلاً بمجالسه الصورية، لم تناقش تلك المؤسسات الصورية مشاكل المواطنين بشكل متجدد وموضوعي. كما لم يُطرح موضوع السجناء السياسيين يوماً في مداوات هذه المجالس التي تلتزم بما فرض الطاغية عليها من

ويكفي النظر إلى مستوى الخدمات التي تُقدّم للمناطق السكنية لتتضح أبعاد التمييز. فالكثير من القرى محروم من تطوير البنية التحتية، ويظن من يسير في طرقاتها أنه يعيش في بلد أفريقي فقير لا يمتلك شيئاً من الثروة النفطية. هذه المفارقة في تقديم الخدمات والمعاملة المتساوية للمواطنين تعمق الشعور بالظلمة، وتدفع الشباب الذي يحلم بالحياة الهانئة للتحرك لإصلاح أوضاعه. فالجيل الحالي يختلف عن سبقه من حيث الوعي ومستوى الثقافة وكذلك الشعور بالتمهيش والإقصاء. فما الذي يدفع شباباً في عمر الزهور للانخراط في الاعتصامات شبه اليومية المطالبة بتوفير فرص العمل؟

يضاف إلى العوامل السابقة ما يجري داخل السجون من اضطهاد وحرمان واستضعاف. ولذلك تحدث بين الحين والآخر اضطرابات داخل العنابر، ويهتف المعتقلون السياسيون مطالبين بأدنى الحقوق. ومع إصرار العصابة الحاكمة على الاستمرار في الاعتقال والتنكيل والتعذيب، ما تزال البحرين مصنفة ضمن الدول غير الحرة وكذلك ضمن قائمة الدول التي تنتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع. وتؤكد هذه الحقيقة التقارير الدولية ومنها تقرير منظمة هيومن رايتس ووج للعام 2025، الذي أوضح بشكل مقلق جداً حالة القمع والاضطهاد في هذا البلد الذي لم يستطع حكامه أن يتحوّلوا إلى مواطنين بحرينيين، بل أصروا على التعامل مع السكان بعقلية "الفتح" المقيتة التي يمكن اعتبارها تجسيدا للتمييز والعنصرية، وتعتبر بعض ممارساتها بحق البحرينيين الأصليين "سادية". وتحتوي التقارير



مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر

هذه الصورة في البحرين المرحوم الملا عطيه الجمري رحمه الله والمرحوم الشيخ محمد أمين زين الدين قدس سره والمرحوم الشيخ أحمد العصفور رحمه الله المناسبة: عام 1962م في ماتم السنابس في البحرين محاضرة لسماحة الشيخ محمد أمين زين الدين